القسم الثاني

عناوين إصلاح الجامعة

الفصل الأول

مبادئ الإصلاح

تقوم الإستراتيجية المقترحة لإصلاح الجامعة على العناصر والمبادئ التالية:

المبدأ الأول: توافر الإرادة السياسية العليا لإصلاح الجامعة، وتوافر الالتزام لدى أهل الجامعة للعطاء والمشاركة في هذا الإصلاح وتقبل متوجباته. فالجامعة اللبنانية هي جامعة عامة، تخضع للسلطتين التنفيذية والتشريعية، في أنظمتها ومواردها المالية وسياساتها والتعيينات الرئيسية فيها، وبالتالي لن يبدأ إصلاحها دون إرادة راسخة من قبل أهل الحكم. وكما يحدث أن يكون الاصلاح مجرد خطاب لدى أهل الحكم، فإن من المحتمل أيضا أن يظهر أهل الجامعة، أو بعضهم، مقاومة للإصلاح، ولا سيما المستفيدون من الأوضاع الحالية للجامعة. فالإصلاح يفترض التزاما ومبادرات من قبل أهل الجامعة، ومشاركة في صنعه وفي تنفيذه، وتقديرا لكلفته فيما يخصهم، وتقبلا لمتوجباته.

المبدأ الثاني: الزمالة والانتاجية. إذا كانت الزمالة في أساس مفهوم الجامعة، ونهجا للمشاركة في اتخاذ القرارات، وللانتماء، وبابا مفتوحا للتغيير والتطوير، فإن الانتاجية هي مبرر وجود أي مؤسسة، والجامعة مؤسسة، يفترض أن تنتج شيئا ما بأعلى فعالية، أي بأدنى كلفة وبأعلى عائد، ولا بد أن تقع مسؤولية ذلك فيها على عاتق جهات محددة، تعمل وتحاسب، لكنها هي التي تسير وتتخذ القرارات الآيلة إلى تحقيق الأهداف، طبقا للنصوص والأنظمة. والموازنة بين الاثنتين تعني أن لا تكون الزمالة بابا لمشاعية المؤسسة، وأن لا تكون المؤسسة مطية للتسلط والبيروقراطية.

المبدأ الثالث: الاستقلالية والمسؤولية. أن تكون الجامعة مستقلة ، فهذا أمر جوهري، لا يستقيم أمر أي جامعة من دونه، لكن الاستقلالية تفترض مباشرة المسؤولية، وبالتالي الخضوع للمساءلة أو المحاسبة، على أداء الجامعة ككل أو على أداء أي من هيئاتها والمسؤولين والعاملين فيها، كل تجاه الجهة الصالحة. ومثلما تشمل الاستقلالية الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية، فإن المسؤولية تشمل هذه الأمور أيضا: الأستاذ تجاه رئيس القسم، ورئيس القسم تجاه العميد، والعميد تجاه رئيس الجامعة ومجلسها، ورئيس الجامعة ومجلسها تجاه الحكومة والرأي العام.

المبدأ الرابع: مركزية النوعية ولا مركزية الفرص. يعتبر التوازن بين المحافظة على النوعية من جهة وتوسيع الفرص الدراسية من جهة ثانية مشكلة عامة، صعبة الحل في كثير من الأحيان، ويبقى الخطران قائمين: تعليم النخبة بنوعية عالية، والتعليم الجماهيري بنوعية منخفضة. والجامعة اللبنانية خضعت في السنوات الأخيرة للمنطق الثاني، لا سيما تحت ضغط السياسة والسكان الأبعد عن المركز. لذلك لا بد من اقتراح السبل الآيلة إلى إتاحة الفرص أمام السكان للحصول على الفرص الدراسية في الجامعة اللبنانية مع وجود ضوابط واضحة للنوعية تؤمنها جامعة مركزية تضم الموارد المكلفة، والشهادات العليا والاختصاصات الأصعب، مع إنتاج وسائل التقييم والمتابعة اللازمة لمساندة البرامج التي يمكن أن تبقى في المحافظات.

المبدأ الخامس: الهوية اللبنانية للجامعة. فالجامعة ليست أميركية ولا فرنسية ولا ألمانية، بل تتفاعل مع سائر أنواع التعليم العالي في لبنان والخارج، وتقتبس منها ما تجده مناسبا لطبيعتها ومهامها، وتكون لغتها العربية هي اللغة الأساسية وتشدد في الوقت نفسه على تعليم اللغات الأجنبية، وتجتمع فيها مختلف النزعات والاتجاهات والأفكار وتتفاعل ضمن سياق جامعي وطني.

المبدأ السادس: التعليم والبحث. الجامعة اللبنانية هي للتعليم أولا، تحرص على الجودة، وهي للبحث ثانيا، من أجل تجديد المعارف المنقولة إلى الطلاب ومن أجل المساهمة في تطوير المعارف عامة، لما فيه خدمة المجتمع، أو لما فيه المشاركة في الثقافة العالمية. وإذا جاء التعليم أولا، فهذا يعني أن مكتسبات الطلاب وملاءمة هذه المكتسبات حرية بالرعاية التامة. وإذا كان الأمان الوظيفي حقا من حقوق الأساتذة، فإن واجبهم في تأمين التعليم الجيد هو الأولى بالاهتمام، وإلا صار وجود الطلاب وسيلة لتأمين الأمان الوظيفي للأساتذة، وبالمثل صار البحث ضحية الأمان الوظيفي. ومثل هذه المعادلات لا يجوز.

المبدأ السابع: الحرية الأكاديمية. الحرية الأكاديمية هي في صلب الحياة الجامعية، وهذا لا يعني فقط حماية أعضاء الهيئة التعليمية من أي قيود على نشاطهم الفكري، بل توفير كل الموارد اللازمة لممارسة هذا النشاط، وتمتعهم بحق الاضطلاع بأنشطة خارج إطار وظيفتهم، طالما أن ذلك يعزز مهاراتهم المهنية ويمكنهم من تطبيق معارفهم في خدمة المجتمع الذي ينتمون إليه. ولا يحد هذه الحريات إلا تجاوز الآداب المهنية المقبولة من الجميع والتعارض مع التزاماتهم الطبيعية في الجامعة، على أن تحدد حالات التجاوز والتعارض هذه بوضوح في أنظمة ونصوص، يشاركون هم في صنعها، كي لا يخضع الادعاء، وعدم الادعاء، للاستنساب والأغراض الشخصية.

المبدأ الثامن: التكنولوجيا هي طريق الجامعة للوفاء بمتطلبات الانضمام إلى العصر. لن تستطيع الجامعة اللبنانية أن تتحول من شتات مؤسسة إلى جامعة عصرية دون أن تتبنى التكنولوجيا واستتباعاتها في مختلف أنشطتها وعناصرها: الإدارة، التعليم، البحث، أنشطة الطلاب اللاصفية، التوثيق والمعلومات، الاتصال بالعالم، إلخ.

على ضوء هذه المبادئ، وانطلاقا من التشخيص الوارد سابقا، نقدم التوصيات والاقتراحات الواردة لاحقا، وهي، أي المبادىء، تبرر الخيارات المعتمدة.